

تحالف العدوان يهدد «باب المندب»

أدى تفاقم الأوضاع الأمنية والعسكرية في اليمن خلال الأشهر الماضية إلى توجيه انظار العالم بشكل متزايد نحو المخاطر المحدقة بالتجارة العالمية في حال حدوث موجات عسكرية تؤدي إلى تعطيل حركة الملاحة البحرية من خلال باب المندب، ومع الضربات الجوية التي تشنها السعودية تحت اسم "عاصفة الحزم" ضد اليمن تزداد هذه المخاوف يوماً تلو الآخر.

جميع البضائع والسفن الداخلة عبر قناة السويس تمر في مضيق باب المندب، بمعنى آخر إن الحشود العسكرية المتعددة الجنسيات قد تعطل عملية المرور في المضيق، الأمر الذي يدفع السفن للإحجام عن استخدام قناة السويس، ما يؤثر على الاقتصاد المصري.



45 مليون دولار خسارة يومية عند إغلاقه

25 ألف قطعة بحرية تمر عبره سنوياً

هرمز ثانياً مفتوحين للملاحة، أمام ناقلات النفط خاصة، وتواجه دول العالم مخاطر إغلاق

مضيق باب المندب، والذي تسعى دول العالم لمنعه، لأن تجارة النفط العالمية سوف تتأثر مما سيؤدي لارتفاع النفط بـ 5 دولارات لكل برميل، وارتفاع في تكاليف الشحن بإضافة 6 آلاف ميل بحري زيادة بالنسبة للنقلات التي ستعبره، وتوقعات بوصول التكاليف الإضافية للنقل لأكثر من 45 مليون دولار يومياً.

على محورين متعاكسين متبايعين. يتمتع مضيق باب المندب بحماية خاصة وعمليات تأمين مكثفة من مختلف بحريات العالم، من أجل تأمين عبور ناقلات النفط والبضائع إلى أوروبا وأمريكا، ومواجهة عمليات القرصنة، التي تتم قبالة السواحل الصومالية، وهناك قواعد عسكرية أمريكية وفرنسية على أرض دولة جيبوتي لحماية مضيق باب المندب.

تبقى أهمية باب المندب مرتبطة ببقاء قناة السويس أولاً وممر

المندب يمنع الناقلات والسفن من الوصول إلى قناة السويس وخط أنابيب سوميد، مما يجبرها على تحويل مسارها للإبحار حول الطرف الجنوبي لإفريقيا وهي رحلة تستمر 40 يوماً على الأقل.

ظلت أهمية باب المندب محدودة حتى افتتاح قناة السويس عام 1869، فتحول إلى واحد من أهم ممرات النقل والمعابر على الطريق البحرية بين بلدان أوربية والبحر المتوسط، وعالم المحيط الهندي وشرق أفريقيا، ومما زاد من أهمية الممر، أن عرض قناة عبور السفن، وتقع بين جزيرة "بريم" والبر الإفريقي هو 16 كم وعمقها 100-200م، مما يسمح شتى السفن وناقلات النفط بعبور الممر بيسر

أما بالنسبة لمخاطر «العاصفة» على دول الخليج فالمعروف ان اقتصادياتها تقوم بشكل رئيسي وينسب تتراوح بين 60 إلى 95 بالمائة على عائدات النفط فإن خوضها للحرب ضد اليمن لن يجعلها في منأى عن شظاياها، ففي حال تعرضت حقول ومناشآت نفطية لهجمات عسكرية ستلحق أضراراً فادحة باقتصاديات السعودية ودول الخليج الأخرى بسبب ارتفاع تكاليف العمليات العسكرية والتأمين والنقل وعزوف المستثمرين والسياح وشركات الخدمات الدولية عن منطقة الخليج.

حيث يعتبر مضيق باب المندب شرياناً رئيسياً للحركة الاقتصادية والتجارية العالمية، فمن يسيطر عليه يمسك مفتاح البحر الأحمر بالكامل، فهو من أهم الممرات المائية العالمية باعتباره رابع أكبر عنق زجاجة شحن في العالم، يتحكم بالطرق التجارية بين الشرق والغرب، حيث تتخذ كافة البضائع القادمة من الشرق باتجاه القارة الأوروبية مضيق باب المندب مساراً للعبور، كما أن كافة السفن التي تعبر قناة السويس تمر عبر مضيق باب المندب، وتسيطر اليمن على المضيق من جانب، ومن الجانب الآخر تسيطر عليه دولتي إريتريا وجيبوتي.

يربط مضيق باب المندب خليج عدن والبحر الأحمر والمحيط الهادي، لذلك له أهمية استراتيجية قوية جداً لعدة دول على مستوى نقل النفط والبضائع، فهو بمثابة الأنبوب الذي يتدفق من خلاله البترول الخليجي وبضائع شرق آسيا.

يبلغ عدد سفن النفط التي تمر فيه 25 ألف قطعة بحرية سنوياً، بما يعادل أكثر من 57 قطعة يومياً، أي أن الشحنات التجارية التي تمر عبر الممر تعادل 10% من الشحنات التجارية العالمية، كما أنه يمر عبر باب المندب يومياً ما نسبته ثلاثة ملايين وثلاثمائة ألف برميل نفط، بما نسبته 4% من الطلب العالمي على النفط، وتمر عبره إحدى وعشرون ألف سفينة سنوياً.

هذه الخصائص جعلت باب المندب يحتل المرتبة الثالثة عالمياً بعد مضيق هرمز، ومضيق ملقا من حيث كمية النفط التي تعبره يومياً، مما زاد أهميته الاستراتيجية، وزاد من قيمته الاقتصادية.

يمثل مضيق باب المندب أهمية قصوى لكافة دول العالم، فهو بمثابة بوابة عبور السفن عبر قناة السويس، فإغلاق مضيق باب



خبير لبناني:

العدوان السعودي على اليمن ينتهك ميثاق الأمم ويهدد الأمن والسلم الدوليين

«هيومن رايتس» تطالب بتحقيقات دولية مع القوات المعتدية على اليمن

عنهما، الخميس- عن قلقها البالغ من انتهاك قوانين الحرب، مشيرة إلى إن الغارات الجوية تحالف يشنها تحالف تقوده السعودية أدت إلى قتل ما لا يقل عن 29 مدنياً وجرح 41، وبينهم 14 طفلاً و 11 سيدة، في مخيم المزرقي بمحافظة حجة كما أصابت منشأة طبية وسوقاً محلية، وجسراً.

HUMAN RIGHTS WATCH

طالبت منظمة هيومن رايتس ووتش بإجراء تحقيقات دولية محايدة مع جميع القوات المشاركة في التحالف العشري ضد اليمن، الذي تقوده السعودية، حول ما إذا كان حدث انتهاك قوانين الحرب، واتخاذ الإجراءات اللازمة.

وأعربت المنظمة- في بيان صحفي صادر

وكل أعراف وموثيق حقوق الانسان وهناك انتهاك لمبادئ اساسية في القانون الدولي الانساني وقانون الحرب أهمها عدم استهداف المدنيين وضرورة التمييز بين المدنيين والعسكريين في أوقات الحروب وعدم القصف العشوائي لاسيما ضد المدنيين وكل ذلك يشكل جريمة حرب بحسب اتفاقية روما وبروتوكول جنيف".

وتابع جوني بالقول: انه يمكن الذهاب أكثر من ذلك واعتبار أن هناك جريمة ضد الانسانية ترتكب في اليمن خلال هذا العدوان بحسب المادة 7 من نظام روما المتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية باعتبار ان هناك استهدافاً ممنهجاً ومستمراً للمدنيين ما يشكل جريمة ضد الانسانية.. مذكراً أن الجريمة الاساسية التي ترتكبها السعودية ومن معها هي جريمة عدوان تمثل بالعدوان على سيادة اليمن بحسب اتفاقية روما.

ورأى ان "انتهاك الاعراف الدولية هي جرائم موصوفة خطيرة جداً لأنها تشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين.

ولفت الى ان تدخل الجامعة هنا كان يحتاج الى مقدمات قبل تدخلها العسكري في اليمن منها العقوبات الاقتصادية والسياسية وسحب السفراء".

وأشار الى ان تدخل الجامعة العربية عسكرياً يحتاج لوجود ما يهدد الامن والسلم في المنطقة قامت به اليمن وهذا ما لم يحصل في الحالة الراهنة.

وتساءل الخبير جوني: "ماذا فعلت اليمن وماذا جرى فيها يهدد الامن والسلم حتى تتحرك الجامعة العربية لتؤيد القرار السعودي؟.. مؤكداً ان "قرار الجامعة العربية المؤيد للعدوان يشكل انتهاكاً جسيماً لميثاق الأمم المتحدة".

وبالنسبة للجرائم التي ترتكبها السعودية ومن معها في العدوان على اليمن، قال جوني: "اليوم نحن أمام جرائم تنتهك القانون الدولي العام وتنتهك القانون الدولي الانساني



أكد الخبير في القانون الدولي الدكتور حسن جوني ان "عدوان طيران التحالف الذي تقوده السعودية على اليمن هو عدوان ينتهك ميثاق الامم المتحدة والقواعد والاعراف في القانون الدولي العام.

وقال جوني- في حديث لقناة «المنار» اللبنانية: ان هذا العدوان ينتهك مبادئ عديدة من المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ومنها مبدأ عدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول ومبدأ احترام سيادة الدول ومبدأ عدم استخدام القوة ضد دولة أخرى وعدم التهديد بها.

وأشار الى ان انتهاك هذه المبادئ يشكل تهديداً للسلم والامن الدوليين اي ان العدوان على اليمن يشكل

تهديداً للسلم والامن الدوليين.

وأضاف : "لو تركنا لكل دولة الحق بالتدخل في شؤون دولة أخرى وتحديد ماهية نظامها السياسي سيؤدي ذلك الى ما لا تحمد عقباه في هذا العالم وعندها كل دولة أقوى من دولة أخرى ستتدخل بشؤونها وتعتدي عليها، ما يعني اننا سنعود الى شريعة الغاب كما في القرون الوسطى حيث كانت الدول الكبرى تاكل الدول الاصغر منها او الدول الصغرى".

وأوضح ان الحجة التي تستخدم دائماً للاعتداء على الدول كانت منذ الاستعمار حماية الناس بالإضافة للحديث عن الشرعية.. مؤكداً أننا أمام عدوان بمعزل عن الحجة والذريعة وليس هناك شيئاً يبرر الاعتداء على دولة أخرى.

وأضاف قائلاً: "ليس هناك جهة في العالم لها الحق ان تستخدم القوة من اجل فرض اي شيء الا بقرار من مجلس الامن وحتى مجلس الامن ليس له الحق بالتدخل العسكري مباشرة بل عليه التدرج بذلك بدءاً من العقوبات السياسية والاقتصادية وفي النهاية قد يقدر ضرورة اللجوء إلى العمل العسكري اما ان تأتي دولة وبذريعة ان دولة أخرى فيها نظام سياسي سيئ وفيها فلا يمكن القبول بمكدا ذريعة لتبرير عدوانها" .. مشيراً الى ان هذا غير مقبول من وجهة نظر القانون الدولي ويشكل جريمة عدوان ضد دولة اليمن المستقلة وصاحبة السيادة".

وحول قرارات جامعة الدول العربية، قال جوني: "كان ممكناً لهذه الجامعة ان تتدخل ضد دولة معينة ولكن ليس بالطريقة التي حصلت بان تؤيد القرار السعودي بالاعتداء على اليمن".

«العفو الدولية»: زيادة أحكام الإعدام عالمياً بنسبة 28% بسبب مخاوف أمنية

السعودية وايران تمارسان الإعدام لقمع المعارضين السياسيين

شخص عن 2013م، بحسب المنظمة. وذكر تقرير المنظمة ان كوريا الشمالية وايران والسعودية من بين عدة حكومات "واصلت استخدام عقوبة الإعدام كأداة لقمع المعارضة السياسية".

وقال الأمين العام للمنظمة سيلين شيتي: "من العار أن تقوم عدة دول حول العالم باللعب بحيات الناس".

وقال رينزو بومي، ممثل العفو الدولي في الأمم المتحدة للصحفيين في نيويورك: "لا يوجد دليل مقنع يدعم فكرة أن عقوبة الإعدام بمثابة رادع خاص للجريمة أو أنها أكثر فعالية من الأشكال الأخرى للعقوبات".

وأضاف: أنه توجد مخاوف أيضاً "أن ينطوي تطبيق عقوبة الإعدام غالباً على تمييز ضد الفقراء والأقليات العرقية أو الجماعات الأخرى".

وذكر بومي أن التقارير تفيد بأن الكثير من الأشخاص حكم عليهم بالإعدام نتيجة محاكمات غير عادلة أو ارتداد أدلة منهم تحت التعذيب.

ذكرت منظمة العفو الدولية، الأربعاء، أن التهديدات المتصورة لامن الدولة من الإرهاب وعدم الاستقرار السياسي قد أدت إلى زيادة أحكام الإعدام بنسبة 28% على مستوى العالم العام الماضي. وقالت المنظمة، التي تتخذ من لندن مقراً لها، في تقرير سنوي حول عقوبة الإعدام: إن "الاتجاه المزعج للدول التي تستخدم عقوبة الإعدام للتغلب على التهديدات ضد أمن الدولة هو أمر واضح حول العالم، حيث تقوم دول مثل الصين وباكستان وايران والعراق بإعدام أشخاص متهمين بـ(الإرهاب)".

وسجلت المنظمة 2466 حكم إعدام العام الماضي، مقابل 1925 حكماً في 2013م، وذلك بسبب مئات من أحكام الإعدام في نيجيريا ومصر.

وقفز عدد أحكام الإعدام في نيجيريا من 141 في 2013م إلى 659 حكماً العام الماضي، بما في ذلك أحكام جماعية لـ 70 جندياً أدينوا بالتمرد في محاكم عسكرية وذلك أثناء المعركة مع جماعة «بوكو حرام».

وفي مصر، أصدرت محاكم أحكاماً بالإعدام بحق 509 أشخاص على الأقل، بارتفاع بمقدار 400